سجلت نمواً بمعدل 1.9 % على أساس ربع سنوي وبنسبة 31.9 % على أساس سنوي

11.1 مليار دولار أرباح البنوك الخليجية في الربع الثاني من العام الحالي

نمو إجمالي الأرباح يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات قطاع المصارف والانخفاض الهامشي الذي سجلته المخصصات

ارتفع صافي ربح قطاع البنوك الخليجية إلى مستوى قياسي جديد بلغ 11.1 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2022، مسجلاً نمواً بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي وبنسبة 31.9% على أساس سنوي.

وحسب تقرير وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست أمس الأحد، يعزى نمو إجمالي الأرباح بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات قطاع البنوك الخليجية إلى جانب الانخفاض الهامشي الذي سجلته المخصصات خلال هذا الربع.

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 57 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الثاني من العام 2022.

ويتضمن تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية.

وجاء هذا النمو بعد الارتفاع الذي شهدته جميع البنوك الخليجية، باستثناء البنوك الكويتية التي سجلت انخفاضاً بنسبة 0.6% على أساس ربع سنوي فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع النفقات التشغيلية.

من جهة أخرى، سجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو لصافي الأرباح مقارنة بالربع السابق بنسبة 13.9%، وتبعتها البنوك القطرية والبحرينية بنمو بلغت نسبته 3.6% و3.2% على التوالي.

وبلغ معدل نمو البنوك السعودية 2.7%، بينما استقر الربح الصافي للبنوك الإماراتية دون تغيير يذكر خلال هذا الربع، أما من حيث النمو على أساس سنوي، سجلت كافة البنوك الخليجية تقريباً أداءً قوياً بتحقيقها لنمو ثنائي الرقم في الربع الثاني من العام 2022.

العائد على حقوق المساهمين بأعلى مستوى في 9 فترات

وواصل العائد الإجمالي على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية تحسنه خلال الربع الثاني من العام 2022، إذ وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 9 فترات ربع سنوية بتسجيل نمواً بنسبة 11.4% مقابل 10.8 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2022.

ووفق التقرير، فقد ظلت النسبة منخفضة نسبياً مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة التي تخطت 12%، كما تحسن هذا المعدل أيضاً من حيث المقارنة على أساس سنوي بمقدار 220 نقطة أساس بدعم من نمو إجمالي الربح على مدار 12 شهراً.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 357.6 مليار دولار أمريكي، بعد ارتفاعه بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، من جهة أخرى، تحسن صافي إيرادات كافة البنوك الخليجية تقريباً.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، انتزعت البنوك المدرجة في الإمارات مركز الصدارة من البنوك القطرية بتسجيلها لأعلى عائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الثاني من العام 2022 بنسبة 12.4%، تليها البنوك القطرية والسعودية بنسبة 12.1% و11.6% على التوالي. ويعزى التحسن البالغ 90 نقطة أساس الذي شهده العائد على حقوق المساهمين في البنوك الإماراتية بصفة رئيسية إلى ارتفاع الأرباح خلال الربعين الماضيين نتيجة لانخفاض مخصصات خسائر القروض.

وسجلت بقية الأسواق عائد على حقوق المساهمين بمعدلات في خانة الآحاد، إذ بلغ العائد على حقوق المساهمين للبنوك الكويتية 9.5%، تبعه البنوك البحرينية والعمانية بنسبة 8.9% و7.1% على التوالي.

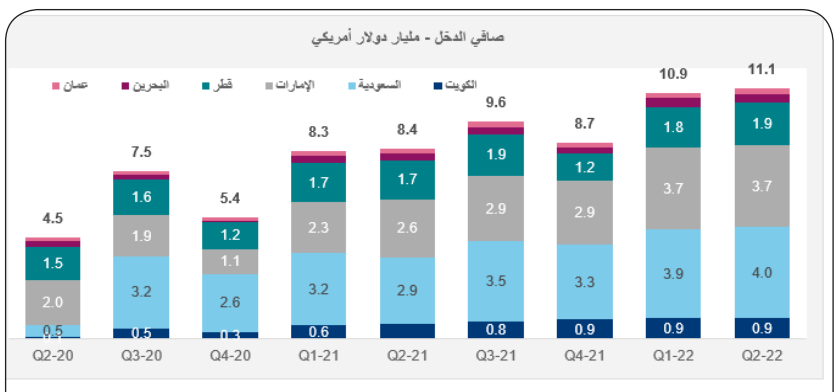

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

صافي الدخل لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من العام الحالي

لإدارة وتشغيل مواقف السيارات للمشاريع القائمة والمستقبلية التابعة له

«مجموعة التمدين» توقع اتفاقية تعاون طويلة المدى مع «موقف تكنولوجيز»

أعلنت شركة موقف تكنولوجيز توقيع اتفاقية تعاون طويلة المدى مع مجموعة التمدين، الرائدة في تطوير المشاريع، لادارة وتشغيل مواقف السيارات للمشاريع القائمة والمستقبلية التابعة لها، والذي يأتي في اطار تجديد الثقة بين الطرفين بعد أن تخطى تطبيق موقف Mawqif حاجز 100 ألف عملية بجميع مواقف السيارات التابعة ل 360.

وثمن المدير العام لشركة موقف تكنولوجيز داود عبد الناصر العثمان التعاون الطويل المدى مع مجموعة التمدين احدى الشركات الرائدة محلياً في التطوير العقاري، مشيداً بتعاملها السلس والراقي الذي يعكس الايمان بالطاقات الشبابية الكويتية والحرص على الاستثمار بها وتقديم الدعم اللازم بافساح المجال لهم لإثبات جدارتهم في شتى المجالات، مشيراً إلى المضي قدماً في تطوير حركة السير بمواقف السيارات عبر توفير حلول رقمية جديدة تواكب التطور العالمي وتغني المستخدم عن التعامل بالتذاكر المطبوعة والعملات النقدية.

أضاف العثمان إن الدراسات والإحصاءات الخاصة بمعدلات النمو في سوق البرمجيات والتطبيقات المرتبطة بإدارة مواقف السيارات عالمياً ترتفع بشكل مطرد، مشيراً إلى انها تساهم بفعالية في تحسين كفاءة الادارة وتقليل تكاليف العمالة وتجنب الخسائر النقدية مما ينعكس ايجابياً على ايرادات مواقف السيارات، موضحاً أبرز المزايا التي يوفرها تطبيق "موقف" لمستخدمي المواقف والتي تقدم لهم تجربة سهلة وسلسة وتساهم في تقليل الازدحام داخل مواقف السيارات، وتمكنهم من دفع قيمة الخدمات بعدة طرق تلائم احتياجات كل مستخدم. واختتم العثمان بالإشارة إلى أبرز الخطط والمشاريع المستقبلية لـ «موقف تكنولوجيز»، والتي ستركز في مجملها على التوسع في تطوير حركة السير وتقليل الازدحام، عبر تعزيز التوجه الرقمي لجميع مواقف السيارات التي يديرها.

من جهته شكر المؤسس والشريك التنفيذي في "موقف تكنولوجيز" عبدالله أحمد شعبان مجموعة التمدين على ثقتها، مشيراً إلى أن التعاون معها ومع غيرها من الشركات العقارية الرائدة في السوق الكويتي يعد أحد العناصر المحورية في القاعدة الأساسية التي ارتكز اليها تطبيق موقف لتدشين عملياته للتشغيل والاستعداد للانطلاق محلياً الذي اقترن بتطوير الخدمات المتاحة عبر التطبيق لتلائم الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر خدمات الدفع الالكتروني والدخول والخروج التلقائي، مؤكداً على أن الآليات والحلول التي ابتكرها "موقف" ساهمت في تنظيم حركة السير وانسيابيتها بفعالية فائقة قللت الوقت والجهد والتكلفة لكل الأطراف المتعاملة في المواقع المتواجد فيها.

ولفت شعبان إلى أن تطور التكنولوجيا وتسارع وتغيّر طبيعة الحياة حول مواقف السيارات التي نعرفها إلى بنية تحتية رقمية يمكن إدارتها بطريقة أكثر فاعلية، يتيح فرص لتلبية توقّعات العملاء العالية، سواء كانوا ملاكا للعقارات أو مستخدمين للتطبيقات، موضحاً اعتماد "موقف تكنولوجيز" على نموذج أعمال متطور بمعايير عالمية قياسية لتحقيق التفوق في ادارة مواقف السيارات وتفعيل آليات تحولها من الأشكال التقليدية إلى الذكية المتطورة.

بدوره قال المدير العام لمركز 360 جاسم عبدالله النجادة "إن التعاون طويل المدى مع موقف تكنولوجيز سينعكس ايجابياً على ابتكار حلول للكثير من التحديات المتعلقة بإدارة المواقف والحركة في 360 ومستقبلاً في المشاريع التابعة لمجموعة التمدين." وعلى أثر نجاح الشراكة الأولى مع مجموعة التمدين و"موقف تكنولوجيز" من خلال تواجد تطبيق "موقف" في مواقف 360، تستمر الشراكة في مشاريع مجموعة التمدين الأخرى أبرزها مجمع الكويت والويرهاوس كويت.

عقب توقيع اتفاقية التعاون بين "مجموعة التمدين" و"موقف تكنولوجيز"

تحمي الشركات من الإفلاس والإعسار المالي ويساعدها على تقليل المخصصات المالية

«الهطلاني»: منصة تقاص مركزية لتوفير السيولة للشركات

راشد عوض الهطلاني

المقترح يساعد على تقليل الشطب من البورصة والذي يترتب عليه ضياع حقوق المساهمين

الشركات المعسرة لديها حقوق وديون على شركات أو جهات حكومية

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية راشد عوض الهطلاني، أهمية الدور الرقابي والمحاسبي في حماية الشركات من الإفلاس وضمان توفر السيولة لديها من أجل الاستمرارية وتحقيق عوائد تشغيلية تعود بالنفع على المساهمين.

وبين الهطلاني أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقدمت بشأن اللائحة التنفيذية للتمويل المستدام لهيئة أسواق المال، يقضي بإنشاء منصة تقاص مركزية يستهدف تقليل المخصصات المالية للشركات ويتيح للشركات المستثمرة أو الدائنة أو المدينة توفير السيولة المالية ويحميها من الإعسار المالي والإفلاس وكذلك يحميها من الشطب من البورصة والذي يترتب عليه ضياع حقوق المساهمين .

وبين أن مقترح الجمعية المقدم يأتي في ضوء الواقع المالي الحالي ووجود تعثر مالي تعاني منه الكثير من الشركات ويترتب عليه غالباً إلغاء إدراج الشركات المساهمة من قبل هيئة أسواق المال ، مستدركاً أن ذلك يأتي في وقت يكون لدى تلك الشركات المعسرة حقوق وديون ومستحقات ثابتة على شركات أو جهات حكومية.

وأوضح الهطلاني أن الأزمات التي تعاني منها الشركات تكون نتيجة عدم التكامل المحاسبي وعدم وجود نظام تقاص مركزي يساعدها على تحقيق وفورات مالية وتقليل التزاماتها وسداد مستحقاتها للغير قد يكونوا مدرجين مباشرة بالبورصة أو الدولة.

ولفت أن المقترح المقدم من الجمعية يأتي لما لها من إطلاع قانوني ومهني وبصفتهم يمارسون الدور الرقابي المحاسبي من خلال اتباع معايير المراجعة الدولية والمهنية ومكلفين بالاطلاع على الميزانيات المالية الدولية والمهنية المدرجة في بورصة الكويت أو الشركات أو المؤسسات التجارية المحلية والعالمية الحكومية ، ولما للجمعية من ترابط وتداخل وتكامل في الأصول الموجودات والخصوم الالتزامات المالية للشركات.

وكذلك لما لمراقب الحسابات الاطلاع على القوانين المهمة مثل قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته وقانون التجارة الكويتي وقانون التسويات المالية رقم 71 لسنة 2020 وقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها والقوانين ذات الصلة بمقتضيات التمويل المستدام الذي يدعم المركز المالي للشركات ويحميها من الاعسار والافلاس المالي.

وفد من السفارة الأمريكية بالكويت يزور مركز «جنرال إلكتريك للتكنولوجيا في الكويت»

مسؤولو "جنرال إلكتريك لطاقة الغاز" لدى استقبالهم وفداً من السفارة الأمريكية في الكويت

استقبلت شركة جنرال إلكتريك لطاقة الغاز "المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز "GE وفداً من السفارة الأمريكية في الكويت يرأسه القائم بالأعمال جيمس هولتسنايدر، في زيارة إلى مركز "جنرال إلكتريك للتكنولوجيا في الكويت (GEKTC)"، الذي يعتبر أول منشأة من نوعها في الكويت تقدم خدماتها للعملاء في قطاع الطاقة داخل الدولة وخارجها، وتشتمل على مراكز للتدريب وتصنيع المعدّات ومختبرات للأبحاث والتطوير.

وتعليقاً على زيارة وفد السفارة الأمريكية للمركز، قال جيمس هولتسنايدر ،القائم بأعمال السفارة الأميركية في الكويت: "على مرّ السنوات، واصلت الولايات المتحدة ودولة الكويت توطيد أواصر تعاونهما الوثيق بما يضمن الازدهار والتقدم في الدولة وسائر أنحاء المنطقة وجميع أنحاء العالم. وكان للشركات الأمريكية الرائدة في مجالات عملها مثل 'جنرال إلكتريك' مساهمات جليلة في تطوير القطاعات الرئيسية في الكويت".

ويساعد مركز "جنرال إلكتريك للتكنولوجيا بالكويت" في تعزيز منظومة الطاقة على النطاق الأوسع في الكويت، حيث يقدم مركز التدريب التابع له برامج تعليمية نظرية وعملية لأكثر من 900 متدرب سنوياً عبر ما يزيد عن 35 دورة تدريبية. أما مركز المعدات الخاص به فيحوي العديد من الأدوات والمعدّات اللازمة لدعم عمليات صيانة وتعديل توربينات الغاز والتوربينات البخارية والمولدات التي تنتجها شركة "جنرال إلكتريك" وغيرها من إنتاج الشركات المتخصصة في القطاع. في حين أن مركز الأبحاث والتطوير مجهّز بأحدث التقنيات لضمان الاستجابة السريعة لأي مشاكل تعترض العملاء وتزويدهم بحلول مدروسة تناسب احتياجاتهم، بما يغطي أربعة جوانب تقنية هامة وهي: تحليل حالات الأعطال وتقييم دورة حياة المواد، وفحص واختبار الغاز والنفط، وبرامج محاكاة عمليات التحكم، ومهام المراقبة والتشخيص.

ومن جانبه، قال جوزيف أنيس، الرئيس والمدير التنفيذي لوحدة أعمال خدمات الطاقة وأنظمة الطاقة الغازية لدى "جنرال إلكتريك" في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: "عندما افتتحنا مركز 'جنرال إلكتريك للتكنولوجيا في الكويت' عام 2016، كان هدفنا يتمثل في تطوير كفاءات محلية واثقة وقادرة على خدمة العملاء في قطاع الطاقة في دولة الكويت وسائر أنحاء العالم، واليوم نحن سعداء بالدور الذي تؤديه فرقنا العاملة في المركز للدفع قدماً بأجندة تطوير المهارات والابتكار التكنولوجي، والمساهمة في تحقيق الأهداف المنضوية تحت رؤية الكويت 2035 'كويت جديدة' لرعاية التنافسية، ودعم النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام، وتعزيز القدرات في القطاع الصناعي".

وتعتبر "جنرال إلكتريك" شريكاً بارزاً للقطاعين العام والخاص في دولة الكويت منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، إذ لطالما عملت أنشطة الشركة على دعم وتطوير احتياجات البنية التحتية في البلاد ضمن القطاعات الحيوية للطاقة والنقل والرعاية الصحية على مدار أكثر من 40 عاماً.